جامعة الملك فيصل
KING FAISAL UNIVERSITY
جامعة ومجتمع .. بناء وانتماء

إدارة أعمال - مستوى ثاني

مبادئ الاقتصاد الكلي

أستاذ المقرر

د/ أسامة علي زغدود

إعداد / حياة ١٤٢

الفصـــل الأول (المحاضـرة الأولى)

مفاهيم اقتصادية أساسية و المشكلة الاقتصادية

تعريف علم الاقتصاد Economics :

هو العلم الذي يهتم بدراسة المجتمعات والسلوك الإنساني من الناحية الاقتصادية، وذلك عن طريق البحث في الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المحدودة لإشباع الحاجات والرغبات الانسانية الغير المحدودة من السلع و الخدمات بأقل التكاليف الممكنة.

يتضح من هذا التعريف طبيعة المشكلة الاقتصادية التي تواجهها المجتمعات البشرية بدرجات متفاوتة (كميات محدودة من الموارد الاقتصادية مقابل حاجات غير محدودة من السلع والخدمات).

نشوء و تطور علم الاقتصاد:

المدرسة الكلاسكية

أهم مؤسسيها أدام سميث (١٧٧٦) وأهم أفكارها :

- أن اليد الخفية (The Invisible Hand) هي التي تحرك النشاط الاقتصادي
- قانون ساي (Say's Law) والتوازن التلقائي للاقتصاد عند التوظف الكامل.
- عدم تدخل الدولة في الإقتصاد من باب الحرية الاقتصادية

المدرسة الكينزية

مؤسسها جون مينارد كينز (١٩٣٦)، وأهم أفكارها :

- توازن الاقتصادعند مستوى أقل من التوظف الكامل في حالة الكساد.

ضرورة تدخل الحكومة باستخدام السياسة المالية لمعالجة الكساد الاقتصادي

المدرسة النقدية الحديثة

مؤسسها ميلتون فريدمان (١٩٥٧)، ويتلخص فكرها في:

- السياسة المالية لا فاعلية لها ما لم تدعمها سياسة نقدية.
- التضخم ظاهرة نقدية.

مدرسة التوقعات الرشيدة

مؤسسها روبرت لوكس وتوماس سارجنت (١٩٧٠-١٩٨٠) ويتلخص فكرها في:

- السياسات الاقتصادية غير المتوقعة فقط هي التي تؤثر في المتغيرات الاقتصادية الحقيقية، أي الناتج الحقيقي ومعدل البطالة.

فروع علم الاقتصاد:

ينقسم علم الاقتصاد الى فرعين أساسين:

الإقتصاد الجزئي (Microeconomics)

دراسة الوحدات الاقتصادية منفردة كسلوك المستهلك وسلوك المنشأة في أسواق السلع وفي أسواق عناصر الإنتاج.

الإقتصاد الكلي (Macroeconomics)

دراسة الاقتصاد على المستوى الكلي (عمل الاقتصاد القومي كوحدة واحدة)، حيث يعمل على دراسة مستويات التضخم و البطالة، والناتج الكلي و الطلب الكلي، والنمو الاقتصادي، بالاضافة الى العديد من الأمور ذات الأثر الكلي.

الموارد الاقتصادية:

يقصد بـ الموارد الاقتصادية كل ما يسره الله عز وجل من مصادر سواء كانت طبيعية أو بشرية يؤدى استخدامها إلى إنتاج السلع والخدمات.

شروطها:

- **الندرة أو المحدودية النسبية أي أن المورد نادر و غير قادر عن إشباع جميع الحاجات.**
- **وجود ثمن أو سعر لهذا المورد، فإذا كان المورد بدون ثمن كالهواء فلا يعد موردا اقتصادياً.**

الموارد الاقتصادية هي عناصر الإنتاج التي تحتوى على :

١. **الارض: وما تحتويه من غابات و موارد طبيعية : المياه، النفط و المعادن.**

٢. **العمل: الجهد العضلي و الذهني للعامل وما يملكه من كفاءات ومهارات وعلم وخبرات علمية**

٣. **رأس المال: سلع تم انتاجها سابقاً من طرف الانسان و تستخدم في العملية الانتاجية مثل الآلات والمعدات والمباني.**

٤. **التنظيم: ويتمثل في القدرة على ابتكار الأعمال والأقدام وتحمل المخاطر وتحقيق النجاحات.**

ما هو الحل للمشكلة الاقتصادية (هدف علم الاقتصاد)؟

من أجل حل المشكلة الاقتصادية، يصبح من الضروري المفاضلة بين البدائل المختلفة من السلع والخدمات واتخاذ قرار الاختيار كأمر حتمي في مواجهة مشكلة الندرة النسبية.

و يترتب على أي عملية اختيار "التضحية" أو " كلفة الفرصة البديلة ". ولمعرفة كيف تتم عملية الاختيار هذه (ماذا ننتج)، فلابد من شرح المفاهيم التالية:

- **تكلفة الاختيار (تكلفة الفرصة البديلة)**
- **قاعدة الاختيار**
- **كيف يعمل منحنى إمكانيات الإنتاج**
- **كيف يتحقق النمو الاقتصادي**

١. **تكلفة الاختيار**

التكلفة الحقيقية لاختيار أحد البدائل (أ) مثلاً هي مقدار ما يضحي به من البديل الآخر (ب) في سبيل الحصول على البديل الأول.

و عليه فقد عبر الاقتصاديون عن التكلفة الحقيقية لاختيار أحد البدائل بتكلفة الفرصة البديلة Opportunity Cost: أي أقصى قيمة عائد للمنتج البديل المضحي به نتيجة لاستخدام نفس موارد الإنتاج في انتاج منتج آخر.

مثال: الجدول التالي (١-١) يوضح مفهوم تكلفة الفرصة البديلة استنادا إلى بيانات افتراضية عن الخيارات المتاحة لإنتاج توليفات مختلفة من السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية.

فحسب هذا الجدول، فإن تكلفة الفرصة البديلة تمثل مقدار ما يتم التنازل عنه من موارد إنتاج السلع الإنتاجية مقابل زيادة إنتاج السلع الاستهلاكية لوحدة واحدة.

جدول (1-1): إمكانيات الإنتاج البديلة للسلع الاستهلاكية والإنتاجية بالمليون وحدة

الخيارات	وحدات من السلع الاستهلاكية	وحدات من السلع الإنتاجية	تكلفة الفرصة البديلة من السلع الاستهلاكية (الوحدة الواحدة)
ا	0	20	-----
ب	1	18	2
ج	2	15	3
د	3	10	5
م	4	3	7

٢. قاعدة الاختيار

يعتمد اتخاذ قرار الاختيار بين البدائل على المقارنة بين المنافع الحدية (الإضافية) المتوقعة و التكاليف الحدية أو التضحية الحدية المترتبة هذا القرار.

والقاعدة في هذه الحالة تنص على الآتي:

- ❖ يجب التوسع في نشاط معين، فقط إذا كانت المنافع الحدية المتوقعة أكبر من التكاليف الحدية المتوقعة.
- ❖ يجب التوقف عن التوسع في أي نشاط، متى ما تعادلت المنفعة الحدية مع التكلفة الحدية.

٣. منحنى امكانيات الانتاج

يهدف هذا المنحنى الى:

- تقديم المشكلة الاقتصادية وفهم الكيفية التي تتم بها المفاضلة والاختيار بين بدائل الإنتاج المتنافسة على الموارد المحدودة في الاقتصاد.
- بيان الاثر الناجم عن عملية الاختيار.

ما هي فرضيات منحنى امكانيات الانتاج؟

١- الاقتصاد ينتج سلعتين فقط (الغذاء والكساء)

٢- الاقتصاد يملك عدد ثابت من العمال وهو المورد الوحيد اللازم للإنتاج

٣-المستوى التقني ثابت لا يتغير أي ليس هناك أي تطور تقني.

٤- مورد العمل يستخدم استخداما كاملاً وكفؤا في الإنتاج.

الشكل (١-١) التالي: يصورمنحنى إمكانيات الإنتاج لاقتصاد ما، حيث يقاس الإنتاج من الغذاء على المحور الأفقي والإنتاج من الكساء على المحور الرأسي.

باستخدام فكرة هذا المنحنى يمكن توضيح الآتي:

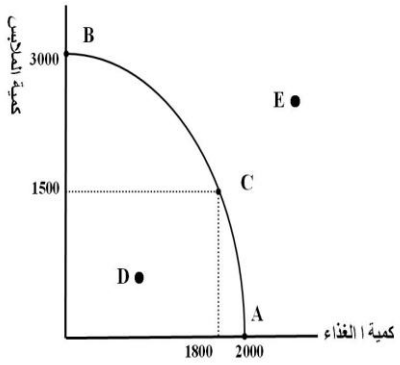

الخيارات التي تمثلها النقاط الواقعة على طول منحنى إمكانات الإنتاج (A--B) تشير إلي توليفات لأقصى ما يمكن إنتاجه وبأقصى كفاءة.

-(D) تشير إلى توليفة إنتاجية ممكنة من السلعتين لكنها غير مرغوب فيها (لا تحقق الكفاءة في الإنتاج).

- الخيار G يشير إلي توليفة مرغوب فيها لكن لا يمكن تحقيقها في ظل الموارد المتاحة (مستحيلة).

٤. النمو الاقتصادي

يمكن استخدام منحنى امكانيات الانتاج لتوضيح النمو الاقتصادي.

حيث، يعرف النمو الاقتصادي بأنة الزيادة في حجم الانتاج. ويحدث النمو الاقتصادي من خلال

١. تنمية الموارد باستصلاح الأراضي أو تنمية الموارد النفطية وتنمية كل من رأس المال البشري ورأس المال المادي.

٢. التقدم التقني ، ويتم بالاستثمار في البحوث والتطوير بهدف استخدام تقنيات أحدث في الإنتاج.

و حسب الشكل (١-٢) يبرز النمو الاقتصادي بانتقال منحنى إمكانيات الإنتاج إلى الخارج.

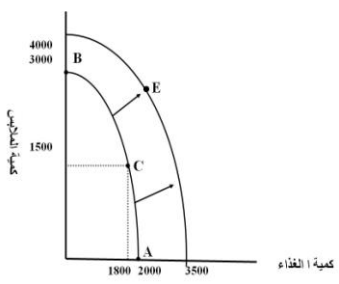

التدفق الدائري للإنتاج والدخل

يعتمد مستوى الأداء الاقتصادي لأي بلد على تدفق الدخل والإنتاج بين مختلف القطاعات الرئيسية المكونة للاقتصاد. ولأجل تبسيط الشرح، نبدأ في هذه المحاضرة باقتصاد افتراضي يتكون من قطاعين فقط، قطاع منتجين وقطاع مستهلكين يتم التبادل بينهما عن طريق أسواق عوامل الإنتاج وأسواق السلع والخدمات، بافتراض عدم الادخار. وتمثل عملية المبادلة هذه القاعدة الأساسية لتدفق الدخل في الاقتصاد القومي، كما يتضح من الشكل (٢-٢).

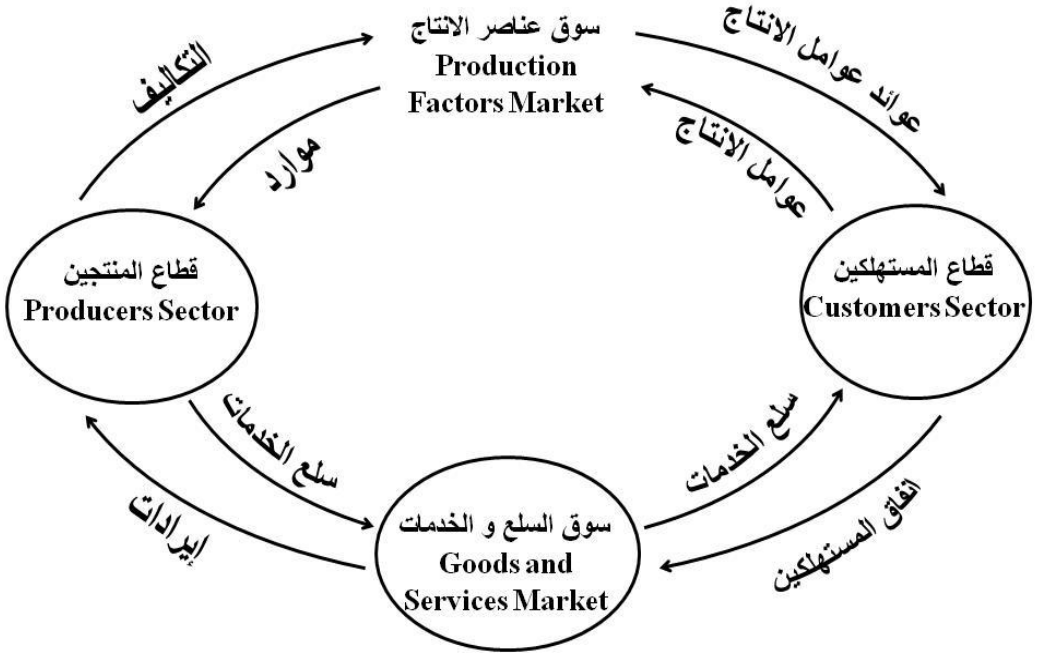

الشكل (٢-٢): التدفق الدائري للإنتاج والدخل، حيث يلاحظ تعادل الإنفاق الكلي مع الدخل الكلي أو عوائد عوامل الإنتاج (لافتراض عدم الادخار) مع قيمة الناتج المحلي الإجمالي ممثلة بإيرادات قطاع المنتجين.

التدفق الدائري للإنتاج والدخل

١. القطاعات الاقتصادية الرئيسية

تتمثل القطاعات الرئيسية المكونة للاقتصاد الكلي حسب الشكل البياني (٢-٢) في الآتي:

أ- قطاع المستهلكين (المنزلي أو العائلي) Customers Sector: يمثل مجموعة من المستهلكين يمتلكون عناصر الإنتاج المختلفة (العمل، الأرض، رأس المال، والتنظيم) حيث يقومون ببيع هذه العناصر في سوق الموارد الاقتصادية لقطاع المنتجين مقابل دخول أو عوائد نقدية (ايجارات، أجور، فوائد و أرباح) تستغل في شراء سلع و خدمات أنتجت من طرف قطاع المنتجين في سوق المنتجات. ويسمى هذا الإنفاق الذي يقوم به القطاع العائلي بالإنفاق الاستهلاكي الخاص.

ب - قطاع المنتجين (قطاع الأعمال) Producers Sector: يمثل مجموعة من المنتجين يقومون بشراء عناصر الإنتاج من القطاع العائلي في سوق الموارد الاقتصادية لانتاج سلع و خدمات. ونظير استخدام خدمات هذه العناصر يدفع قطاع الأعمال ريع، أجور، فوائد وأرباح للقطاع العائلي. ويسمي هذا الإنفاق (تكاليف شراء عناصر الانتاج) الذي يقوم به قطاع الأعمال بالإنفاق الاستثماري الخاص

٢. الأسواق التي تخدم القطاعات الرئيسية

يمكن حصر هذه الأسواق حسب الشكل البياني (٢-٢) في نوعين رئيسين من الأسواق:

أ- سوق عناصر الإنتاج Production Factors Market:هي مجموعة من الأسواق، قوى العرض فيها هم مالكي عناصر الانتاج (العمل، الأرض، رأس المال، التنظيم) من القطاع العائلي، وقوى الطلب في هذه السوق هي مؤسسات قطاع الأعمال الانتاجية التي هي بحاجة لهم.

ب - سوق السلع والخدمات Goods and Services Market: هي مجموعة من الأسواق التي تعرض فيها كافة منتجات قطاع الأعمال من السلع الزراعية والصناعية والخدمات، وقوى الطلب في هذه السوق تتمثل بصفة أساسية في القطاع العائلي.

الفصـــل الثاني (المحاضـرة الثانيـة)

الحسـابات القـوميـة والنـمـو الاقتـصـادي

١. الناتج المحلي الإ جمالي Gross Domestic Product (GDP)

يقصد بالناتج المحلي الإجمالي GDP القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية والتي يتم انتاجها داخل الحدود الجغرافية لبلد معين خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.

ويلاحظ مما سبق أن عملية قياس الناتج المحلي الإجمالي تتضمن المكونات التالية:

- **القيمة السوقية.**
- **السلع والخدمات النهائية.**
- **الحدود الجغرافية.**
- **الفترة الزمنية (سنة).**

١-١ القيمة السوقية

يترتب على النشاط الاقتصادي في أي مجتمع انتاج عدد غير محدود من السلع والخدمات في مختلف القطاعات الاقتصادية والتي تختلف من حيث وحدات القياس. لذلك فإن تجميع كل السلع والخدمات النهائية بوحدتها الطبيعية أمر غير ممكن بسبب عدم تجانس وحدات القياس. و لتغلب على هذه المشكلة، اتفق الاقتصاديون على أن النقود Money يمكن أن تكون هي الوسيلة الأنسب لكي تستخدم كوحدة مشتركة لقياس النشاط الاقتصادي، و ذلك باحتساب القيمة السوقية (Market Value) لكل السلع والخدمات النهائية

حيث يمكن توضيح ذلك من خلال المعادلة التالية:

- **Market Value = Q× P**

حيث تعبر Q عن الكميات المنتجة لأي نوع من السلع والخدمات وتعبر P عن الأسعار التي تباع بها هذه الكميات من السلع والخدمات في الأسواق.

١-٢ السلع النهائية Final Goods

هي تلك السلع والخدمات التي يقوم المستهلكون بشرائها لغرض اشباع الاحتياجات الاستهلاكية بطريقة مباشرة مثل: الخبز، المشروبات، الملابس، أجهزة التلفزيون وخلافها. في الغالب يقوم القطاع العائلي باستهلاك هذا النوع من السلع.

▪ 3.1 السلع الوسيطة Intermediate Goods

هي السلع التي يتم إنتاجها بواسطة منشأة معينة لتستخدمها منشاة أخرى كعنصر إنتاج أو مدخلات Inputs في إنتاج سلعة أو خدمة نهائية أخرى Outputs. فالسلع الوسيطة لا تشبع الاحتياجات الاستهلاكية بطريقة مباشرة كالطحين (الخبز) أو القماش المنسوج (الثوب) أو الجلود الخام (الأحذية أو الشنط). في الغالب قطاع الأعمال هو الذى يستخدم هذا النوع من السلع.

▪ 4.1 مشكلة خطأ ازدواج الحساب Double-counting Error

إذا احتسبت قيمة السلع الوسيطة في حساب الناتج المحلي الإجمالي، فإنها تحتسب مرتين، مرة كسلعة وسيطة ومرة أخرى كجزء من قيمة السلعة النهائية. ويعرف ذلك بخطأ ازدواج الحساب (Double Counting Error)، ويتسبب في تضخيم قيمة الناتج المحلي الإجمالي بما يفوق حقيقته.

مثال:

نفترض أنه لدينا اقتصاد يقوم بتخصيص كل امكانياته الانتاجية المتاحة في انتاج سلعة واحدة فقط، ألا وهي سلعة الخبز. ففي هذه الحالة ستمر عملية انتاج الخبز بالمراحل التالية (القيمة بليون وحدة نقدية):

مثال (يتبع):

إذا تم القيام بجمع قيمة الانتاج في المراحل الثلاثة:

$$45 = 20 + 15 + 10$$

نكون في هذه الحالة قد وقعنا في خطأ تعدد الحساب، أي بحساب القيمة أكثر من مرتين.
ولتجنب هذه الأنواع من الأخطاء لابد من : استبعاد قيم السلع الوسيطة الداخلة في مراحل انتاج السلع النهائية عند حساب الناتج المحلي الاجمالي

فيما يلي شرح مفصل عن الكيفية التي تتم بها استبعاد قيم المنتجات الوسيطة:

أ - طريقة المنتجات النهائية

باتباع طريقة المنتجات النهائية يتم فقط اعتبار القيمة السوقية للخبز (20 بليون وحدة نقدية) التي تكون آخر مرحلة في هذه العملية الانتاجية، بأنها تمثل قيمة الانتاج.

ب - طريقة القيمة المضافة Value Added

لتجنب الوقوع في خطأ ازدواج الحساب، يمكن لنا كذلك استخدام طريقة القيمة المضافة (Value Added)، حيث يتم تجميع القيمة المضافة (قيمة الإنتاج – قيمة السلع الوسيطة) في كل مرحلة من مراحل الإنتاج. والقيمة الإجمالية المضافة من السلع الوسيطة هي قيمة السلعة النهائية

وفقا لهذا الأسلوب يتم تقسيم العملية الانتاجية إلي ثلاثة مراحل متتالية وذلك علي النحو الموضح في المثال التالي:

- **مرحلة زراعة القمح (قيمة الانتاج 10بليون وحدة نقدية).**
- **ومرحلة طحن القمح (قيمة الانتاج 15 بليون وحدة نقدية).**
- **مرحلة صناعة الخبز (قيمة الانتاج 20 بليون وحدة نقدية).**

فاذا اعتبرنا أن كل مرحلة من هذه المراحل مستقلة بذاتها، فيمكن حساب القيمة المضافة لأي مرحلة باستخدام المعادلة التالية:

القيمة المضافة = قيمة الإنتاج – قيمة السلع الوسيطة

بتطبيق هذه المعادلة علي المراحل الثلاثة نحصل علي النتيجة التالية:

- **⇦ المرحلة الأولى = 10 – 0 = 10 بليون وحدة نقدية**
- **⇦ المرحلة الثانية = 15 – 10 = 5 بليون وحدة نقدية**
- **⇦ المرحلة الثالثة = 20 – 15 = 5 بليون وحدة نقدية**

من ثم يمكن الحصول على القيمة المضافة الاجمالية على النحو التالي:

١٠ + ٥ + ٥ = ٢٠

ملاحظة: مهما اختلفت الطريقة (المنتجات النهائية أوالقيمة المضافة) فانه نتحصل على نفس *النتيجة* التي تعبر عن قيمة النشاط الاقتصادي.

٢. التدفق الدائري للإنتاج والدخل

❖ نموذج أربعة قطاعات وثلاثة أسواق

يجسد هذا النموذج، وهو الأكثر قربا للواقع مقارنة بالنموذج الذي درسناه في المحاضرة السابقة (قطاعين: قطاع منتجين وقطاع مستهلكين، و سوقين: سوق عوامل الإنتاج وسوق السلع والخدمات)، و ذلك لأن في الواقع القطاع العائلي لا ينفق كل دخله على الاستهلاك فقط بل هناك نسبة معينة من الدخل يمكن ادخارها في البنوك مثلا. أيضا الحكومة و القطاع الخارجي لهم دور مهم في الاقتصاد. لذلك سوف ندرس التدفق الدائري لاقتصاد مفتوح مع وجود القطاع الحكومي، أي سوف نقوم بإضافة قطاعين آخرين و هما: القطاع الحكومي و القطاع الخارجي، وكذلك إضافة السوق المالية مقارنة بالنموذج السابق، كما يتضح من خلال الشكل التالي:

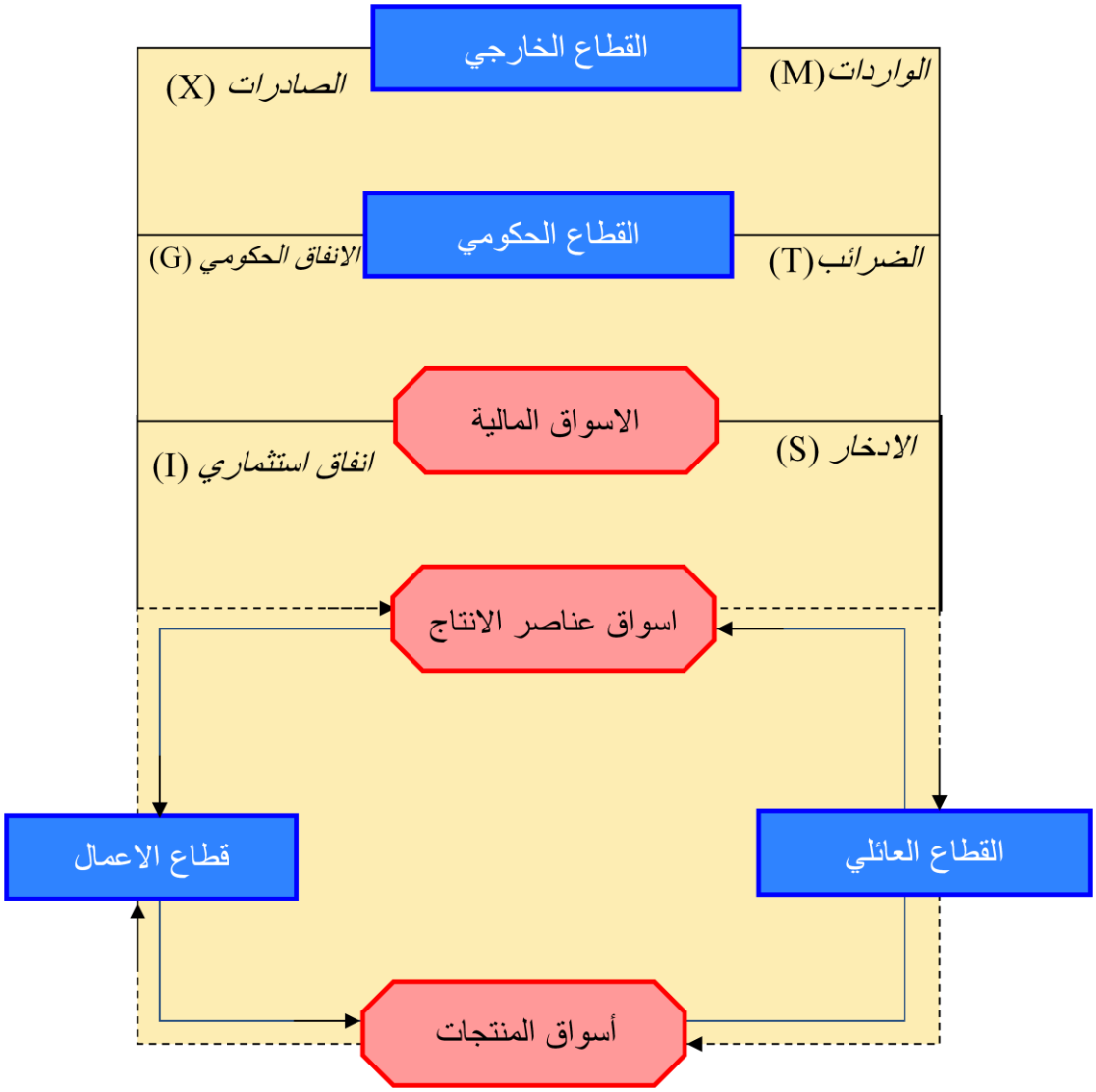

الشكل (١,٣) نموذج أربعة قطاعات وثلاثة أسواق

(1) القطاعات الاقتصادية الرئيسية

مقارنة بالنموذج السابق (قطاعين: أ- قطاع المستهلكين ، ب- قطاع المنتجين) سوف ندرس قطاعين إضافيين و هما:

أ- القطاع الحكومي Government Sector:

يؤثر الإنفاق الحكومي بدرجة كبيرة على مستوى النشاط الاقتصادي عن طريق التأثير في الطلب الكلي. وينقسم الإنفاق الحكومي إلى قسمين :

- **الانفاق الجاري (Current Expenditure)**

وهو مجموع النفقات التي تقوم بها الحكومة المركزية بهدف استمرار عملها ونشاطها، كدفع الرواتب و الأجور للعاملين في القطاع العام (الحكومي) مقابل ما ينتجونه من خدمات عامة نهائية.

- **الانفاق الاستثماري (Investment Expenditure)**

وهو مجموع النفقات التي تصرفها الحكومة في عدة مجالات وقطاعات من أجل تحقيق عائد مالي أو بشري أو خلق المزيد من فرص عمل جديدة، كالإنفاق على البنية التحتية مثل الطرق و السدود و الانفاق على التعليم والرعاية الصحية و الانفاق على إنشاء مشاريع إنتاجية صناعية.

ب - القطاع الخارجي Foreign Sector

تقوم القطاعات الثلاثة (العائلي، الأعمال، الحكومي) بدفع قيمة وارداتهم من السلع والخدمات التي لا يتم توفرها محلياً للعالم الخارجي، حيث يسمي هذا النوع من المدفوعات بالإنفاق على الواردات Import Expenditure. في المقابل، نجد أن المنتجين في قطاع الأعمال وقطاع الحكومة يحصلون على قيمة السلع والخدمات المنتجة محلياً (الصادرات) Revenue Export من قطاع العالم الخارجي. ويطلق على الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات (X-M)، صافي الصادرات (Net Exports)، أو الميزان التجاري (Balance of Trade).

(٢) الأسواق التي تخدم القطاعات الرئيسية

مقارنة بالنموذج السابق (سوقين: أ- سوق عناصر الإنتاج، ب- سوق السلع والخدمات) سوف ندرس سوق آخر إضافي و هو:

ب- السوق المالية: هي عبارة عن تلك السوق التي تقوم بعمليات الوساطة المالية (البنوك التجارية و الموسسات المالية الوسيطة الأخرى) بين وحدات الفائض في الاقتصاد (أصحاب المدخرات) ووحدات العجز (المستثمرين).

❖ شرط توازن الاقتصاد الكلي

التوازن الاقتصادي هو حالة من الاستقرار، حيث تنعدم القوى الدافعة للتغيير. يتحقق وضع التوازن Equilibrium الكلي في الاقتصاد عندما يتحقق شرط التوازن في صيغته العامة (مهما كان نموذج التدفق الدائري للإنتاج والدخل):

الدخل الكلي = الانفاق الكلي

أي أن

العرض الكلي = الطلب الكلي

في اقتصاد يتكون من أربعة قطاعات وثلاثة أسواق وهو الأقرب للواقع، يكون شرط توازن الاقتصاد على النحو التالي:

$$C + I + G + (X - M) = Y$$

(C) : الإنفاق الاستهلاكي الخاص (من قبل القطاع العائلي). (G) : الإنفاق الحكومي على السلع الاستهلاك وسلع الاستثمار.

(I) : الإنفاق الاستثماري الخاص (من قبل قطاع الأعمال). (X) : الصادرات. (M) : الواردات

٣. طرق قياس الناتج المحلى الإجمالى

لكي تتم عملية القياس بصورة دقيقة يتطلب ذلك توفر البيانات والمعلومات الدقيقة عن القيم الاقتصادية التي تنشأ نتيجة للعلاقات التبادلية بين مختلف القطاعات الاقتصادية عبر الاسواق الموجودة في هذا الاقتصاد.

وبصفة عامة توجد ثلاثة طرق يمكن استخدامها في قياس الناتج المحلي الإجمالي والتي تشمل الآتي:

١. طريقة الناتج

٢. طريقة الانفاق.

٣. طريقة الدخل

١,٣. طريقة الناتج:

تتم هذه الضريبة بضرب الكمية المنتجة من كل سلعة بشكلها النهائي في سعرها السائد في السوق، و بجمع مجموع عمليات الضرب (القيمة السوقية) نحصل على الناتج المحلي الجمالي و ذلك خلال سنة.

الناتج المحلي الإجمالي = مجموع [السعر × الكمية] (و ذلك لجميع السلع والخدمات النهائية)

مثال ١: لنفترض أن اقتصاد دولة ما ينتج السلع التالية في سنة ٢٠٠٦:

السلع	سنة 2006		
	الكمية (بالطن) Q	السعر (بالريال) P	القيمة السوقية (Q*P)
تمر	8117	1000	8117000
سكر	2000	100	200000
حليب	5000	10	50000
قهوة	12000	12	144000
الناتج المحلي الإجمالي			8511000

$$GDP = 8117 \times 1000 + 2000 \times 100 + 5000 \times 10 + 12000 \times 12$$
$$GDP = 8117000 + 200000 + 50000 + 144000 = 8511000$$

٢,٣. طريقة الانفاق:

يقاس الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق باحتساب مجموع ما تنفقه القطعات الأربعة في شراء السلع والخدمات النهائية لكافة القطاعات الاقتصادية. حيث يكون الناتج المحلي الإجمالي (GDP) على النحو التالي :

الناتج المحلي الإجمالي = إنفاق القطاع العائلي + إنفاق قطاع الأعمال + الإنفاق الحكومي + صافي انفاق القطاع الخارجي

و عليه يمكن لنا صياغة المعادلة التالية: GDP = C + I + G + (X – M)

حيث أن :

(C) : الإنفاق الاستهلاكي الخاص (من قبل القطاع العائلي).

(I) : الإنفاق الاستثماري الخاص (من قبل قطاع الأعمال).

(G) : الإنفاق الحكومي على السلع الاستهلاك وسلع الاستثمار.

(x) : الصادرات.

(M) : الواردات.

٢,٣. طريقة الانفاق:

مثال 2: الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق (2006)		
بنود الإنفاق	**الإنفاق (مليون ريال)**	**GDP%**
الإنفاق الاستهلاكي الخاص	5808	68.2
الإنفاق الاستثماري الخاص	1367	16.1
الإنفاق الحكومي	1487	17.5
صافي الصادرات	-151	-1.8
النتاج المحلي الإجمالي	**8511**	**100**

٣. طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

٣,٣. طريقة الدخل:

يقاس الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل بجمع دخول عناصر الانتاج التي ساهمت في العملية الانتاجية (أي الدخل المحلي الصافي) مضافاً إليها الضرائب غير المباشرة وإهتلاك الأصول الثابتة ومطروحاً منها الإعانات الحكومية الغير المباشرة.

الناتج المحلي الإجمالي (GDP)= الدخل المحلي الصافي (NDI) + اهتلاك الأصول الثابتة (D) + الضرائب غير المباشرة (IT) – الإعانات الحكومية الغير المباشرة (IGS) .

و بما أن إجمالي الضرائب الغير المباشرة (IT) - الإعانات الحكومية الغير المباشرة (IGS) = صافي الضرائب الغير المباشرة (NIT) ، فإن:

الناتج المحلي الإجمالي = الدخل المحلي الصافي + اهتلاك الأصول الثابتة + صافي الضرائب الغير المباشرة.

ملاحظات:

- يعرف الدخل المحلي الصافي Net Domestic Income (NDI) : بأنه عبارة عن عوائد عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية. فالعمل يتولد منه الأجور، والأرض يتولد عنها الريع، و رأس المال يتولد عنه الفوائد، والتنظيم يتولد عنه الأرباح.

مما سبق يمكن كتابة معادلة الدخل المحلي الصافي كما يلي:

الدخل المحلي الصافي = الأجور + الريع + صافي الفوائد + أرباح الشركات + دخول أصحاب الأعمال الصغيرة.

- الضرائب الغير المباشرة Indirect Taxes (IT):

تشمل الضرائب غير المباشرة ضريبة الإنتاج وضريبة المبيعات، وهذه الضرائب تفرضها الحكومة على المنتجين وتدخل ضمن تكلفة الإنتاج، وعلى ذلك فهي لا تمثل دخلاً لأي عنصر من عناصر الإنتاج، ومن ثم فهي لا تدخل ضمن الدخل المحلي الصافي بل تدخل ضمن الناتج المحلي الإجمالي لأنها تحتسب كإيراد للدولة.

- **الإعانات الحكومية غير المباشرة Indirect Government Subsidies (IGS) :**

مثل دعم أسعار بعض السلع الاستهلاكية، مثل الخبز، من خلال توفير الدقيق للمخابز بأسعار مخفضة (مدعمة) ، و عليه فانه لا بد من حذفها عند تقدير الناتج المحلي الإجمالي.

اهتلاك الأصول الثابتة أو اهتلاك رأس المال Capital Depreciation (D) : أي المبالغ المالية التي تخصص لصيانة الآلات التي أصابها العطب أثناء الإنتاج، كما يشمل قطع الغيار للآلات وهي اللازمة لاستمرار العملية الإنتاجية. و بما أن اهتلاك الأصول الثابتة يعد تكلفة من وجهة نظر المنتج فإنها لا تدخل ضمن الدخل المحلي الصافي بل تدخل ضمن الناتج المحلي الإجمالي.

كما أنه يمكن التوصل إلى الناتج المحلي الصافي (NDP)، و ذلك بحذف اهتلاك الأصول الثابتة من الناتج المحلي الاجمالي، أي أن :

الناتج المحلي الصافي = الناتج المحلي الاجمالي - اهتلاك الأصول الثابتة

كذلك يمكن احتساب الناتج المحلي الصافي بعد إضافة صافي الضرائب الغير المباشرة الى الدخل المحلي الصافي، أي أن :

الناتج المحلي الصافي = الدخل المحلي الصافي + صافي الضرائب الغير مباشرة

مثال 3: الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل (سنة 2006)

بنود الدخل	الدخل (مليون ريال)	GDP%
دخول العاملين	4981	58.5
صافي الفائدة	449	5.3
دخل الإيجارات	163	1.9
أرباح الشركات	825	9.7
دخول المالكين للأعمال الصغيرة	577	6.8
زائد الضرائب غير المباشرة	808	9.5
ناقصاً الإعانات غير المباشرة	-200	-2.3
الناتج المحلي الصافي	**7603**	**89.4**
زائد إهلاكات الأصول الثابتة	908	10.6
الناتج المحلي الإجمالي	**8511**	**100**

٤. مؤشرات أخرى لقياس النشاط الاقتصادي

زيادة الى الناتج المحلي الإجمالي الذي يعتبر من اكثر المقاييس شيوعا واستخداما لقياس الاداء الاقتصادي لأي بلد ما، سوف نستخدم كذلك بعض المؤشرات الأخرى في قياس أداء النشاط الاقتصادي الكلى وفي تحديد اتجاه هذا النشاط وسرعة نموه عبر الزمن.

وتضم هذه المؤشرات احتساب القيم التالية:

- **الناتج القومي الإجمالي.**
- **الناتج القومي الصافي.**
- **الدخل الشخصي.**
- **الدخل الشخصي المتاح.**

▪ ١,٤. الناتج القومي الإجمالي:

يقصد بالناتج القومي الإجمالي GNP القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية والتي يقوم المواطنون فقط (أهل البلد) بإنتاجها سواء داخل الحدود الجغرافية لبلدهم أو خارجها، و ذلك خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.

و عليه يمكن احتساب الناتج القومي الإجمالي كالاتي:

الناتج القومي الاجمالي (GNP) = الناتج المحلي الاجمالي (GDP) + صافي عوائد عناصر الإنتاج (NFI)

- **صافي عوائد عناصر الإنتاج (NFI) = عوائد عناصر الإنتاج الوطنية المتدفقة من الخارج ناقص عوائد عناصر الإنتاج الأجنبية المغادرة من داخل الوطن الى الخارج.**

❖ ٢,٤. الناتج القومي الصافي Net National Product (NNP)

الناتج القومي الصافي (NNP) = الناتج القومي الاجمالي (GDP) - اهتلاك الأصول الثابتة (D)

٣,٤. الدخل الشخصي Personal Income (PI):

يتم احتساب الدخل الشخصي بالطريقة التالية:

الدخل الشخصي = الدخل المحلي الصافي - الضرائب على أرباح الشركات - الأرباح غير الموزعة - استقطاعات الضمان الاجتماعي + مدفوعات الضمان الاجتماعي وتعويضات البطالة والمساعدات الحكومية للأسر الفقيرة + الفوائد على الدين العام.

٤,٤. الدخل الشخصي المتاح Disposable Personal (DPI) Income

يتم احتساب الدخل الشخصي المتاح بالطريقة التالية:

الدخل الشخصي المتاح = الدخل الشخصي – ضريبة الدخل الشخصي

و يعتبر الدخل الشخصي المتاح هو الدخل الذي يحق للأفراد التصرف فيه بحرية كاملة سواء بالإنفاق (الاستهلاك) أو الادخار، و عليه فإن:

الدخل الشخصي المتاح = الاستهلاك + الادخار

مثال 4: المقاييس المختلفة للناتج و الدخل (مليون ريال)	
١. الناتج المحلي الإجمالي	**٩٧٠**
(+) عوائد عناصر الإنتاج الوطنية المتدفقة من الخارج	**٢٠٠**
(-) عناصر الإنتاج الأجنبية المغادرة من داخل الوطن	**١٥٠**
٢. الناتج القومي الإجمالي	**١٠٢٠**
(-) اهتلاك الأصول الثابتة	**١٠٠**
٣. الناتج القومي الصافي	**٩٢٠**

٥- الناتج المحلي الإجمالي الإسمي و الحقيقي

١,٥. الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (النقدي) Nominal Gross Domestic Product (NGDP):

هو مجموع الكميات من السلع و الخدمات النهائية التي أنتجت خلال سنة معينة مضروب في أسعارها السائدة في السوق في نفس هذه السنة (مجموع القيم السوقية). إذا فإن الناتج المحلي الإجمالي الإسمي هو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (Current Prices).

ملاحظة :

لا بد من الإشارة الى أن استخدام الناتج المحلي الإسمي قد يلمح بأن الناتج المحلي الإجمالي للدولة ارتفع (انخفض) بالرغم من أن الكمية المنتجة من السلع و الخدمات النهائية هي في الحقيقة ثابتة و لكن الذي تغير فقط هي الأسعار بحيث ارتفعت (انخفضت). بالتالي يجب تحييد تأثير التغير في الأسعار لمعرفة التغيرات الحقيقية للناتج المحلي و ذلك باستخدام الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي Real Gross Domestic Product (RGDP) أي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

مثال ١: لنفترض أن دولة ما تنتج التمور و الحليب فقط. الجدول التالي يبين الكمية، الأسعار والناتج المحلي الإجمالي لسنتي ٢٠١٠ و ٢٠١١.

السنة	كمية التمور	سعر التمور	كمية الحليب	سعر الحليب	الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (مليار ريال)
2010	10	10	15	5	175
2011	10	12	15	6	210

- **الناتج المحلي الإجمالي الإسمي في سنة (٢٠١٠) يساوي (5*15) + (10*10) =175**
- **الناتج المحلي الإجمالي الإسمي في سنة (٢٠١١) يساوي 210 + (12*10) = (6*15)**

▪ ٢,٥ . الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي Real Gross Domestic Product (RGDP):

للحصول على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لا بد أن نختار سنة معينه نسميها السنة الأساسية أو المرجعية (Base Year)، و نستخدم أسعار هذه السنة لحساب قيمة الانتاج لباقي السنوات.

مثال مبسط 2 لنفترض أن دولة ما تنتج التمور و الحليب فقط. الجدول التالي يبين الكمية و الأسعار لسنتي ٢٠١٠ و ٢٠١١. فإذا أخترنا سنة ٢٠١٠ كسنة أساسية، يكون الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كالتالي:

السنة	كمية التمور	سعر التمور	كمية الحليب	سعر الحليب	الناتج المحلي الإجمالي الإسمي	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
2010	10	10	15	5	175	175
2011	30	12	30	6	540	450

حيث أن:

- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في سنة (2010) : 175= (10*10) + (5*15)
- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في سنة (2011) : 450 = (10*30) + (5*30)

كما نلاحظ من خلال الجدول في المثال المبسط رقم ٢ أن:

- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يستثني الزيادة في الأسعار من سنة إلى أخرى ويعكس الزيادة في الانتاج فقط (الزيادة الحقيقية).
- لمعرفة مدى تطور حجم الانتاج في اقتصاد أي بلد ما خلال فترة زمنية معينة، يفضل دراسة الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي كمؤشر على ذلك، حيث إن نموه دليل على خلق الثروة والاستثمار وزيادة التشغيل، ويؤشر انكماشه على العكس.

٦- النمو الاقتصادي

يقاس النمو الاقتصادي (Economic Growth) بمعدل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من سنة إلى أخرى. ويمكن قياس النمو الاقتصادي باستخدام الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على النحو التالي :

مثال: إذا كان الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لبلد ما يساوي ٨٠٠ مليار دولار في سنة ٢٠١١، بينما كان ٧٥٠ مليار دولار في سنة ٢٠١٠، فإن معدل النمو الاقتصادي لهذا البلد في سنة ٢٠١١ هو :

معدل النمو الاقتصادي في سنة ٢٠١١

$$\frac{RGDP_{2011} - RGDP_{2010}}{RGDP_{2010}} \times 100$$

$$\frac{800 - 750}{750} \times 100 = 6.7\%$$

كذلك يمكن لنا استخدام أرقام الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في قياس الناتج الحقيقي للفرد، الذي يمكن استخدامه كمؤشر لمستوى رفاهية المجتمع.

ويقاس الناتج الحقيقي للفرد باستخدام المعادلة التالية :

$$\text{الناتج المحلي الحقيقي للفرد} = \frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$$

لتحقيق تحسن في رفاهية أفراد المجتمع لابد أن يكون معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي أكبر من معدل نمو السكان، و يطلق على الفرق بينهما بمعدل النمو الصافي للناتج المحلي الاجمالي الحقيقي.

٧. عيوب استخدام معدل الناتج المحلي الاجمالي كمؤشر للرفاهية

هناك بعض المآخذ على استخدام نصيب الفرد من الناتج الحقيقي كمؤشر للرفاهية نلخصها في النقاط الثلاثة التالية:

١. **إن الناتج المحلي الاجمالي يمثل القيمة النقدية للسلع والخدمات التي يتم تسويقها، لذا فإنه لا يشمل على السلع والخدمات التي لا يتم تداولها في الأسواق، كالخدمات المنزلية التي تؤديها الزوجة وأعمال الصيانة التي يؤديها الزوج.**

٢. **تتجاهل الطريقة المتبعة في تقدير الناتج المحلي الإجمالي قيمة وقت الراحة الذي يستمتع به أفراد المجتمع ويسهم في زيادة رفاهيتهم.**

٣. **لا تأخذ طرق تقدير الناتج المحلي الاجمالي بعين الاعتبار الآثار البيئية الضارة الناتجة عن النشاطات الاقتصادية.**

الفصـــل الثالث (المحاضرة الرابعة)

التضخم و البطالة والدورة الاقتصادية

١. التضخم

التضخم هو الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة.

و عليه، فإن الارتفاع المؤقت في الأسعار لا يعبر عن وجود حالة من التضخم، وكذلك الارتفاع الجزئي في أسعار بعض السلع لا يعبر أيضا عن وجود حالة من التضخم.

ويمكن قياس معدل التضخم (زيادة مستوى العام للأسعار) باستعمال إحدى الطريقتين :

١. الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (Consumer Price Index)

٢. مخفض الناتج المحلي الإجمالي (GDP Deflator)

١-١. الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (Consumer Price Index):

يحسب الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (CPI) عن طريق قسمة القيمة السوقية لمجموعة مختارة (سلة) من السلع و الخدمات النهائية في سنة معينة (سنة المقارنة)، على القيمة السوقية لنفس مجموعة السلع و الخدمات و لكن في سنة الأساس: مضروب في مئة، وذلك على النحو الذي توضحه المعادلة التالية:

$$CPI = \frac{\text{القيمة السوقية للسلة في سنة المقارنة}}{\text{القيمة السوقية للسلة في سنة الأساس}} \times 100$$

مثال مبسط ١:

الجدول التالي يمثل أسعار و كميات السلع المستهلكة (قهوة و كتب) في مجتمع ما في ٢٠١٠ و٢٠١١، مع اختيار سنة ٢٠١٠ كسنة أساس.

السنة	كمية القهوة	سعر القهوة	كمية الكتب	سعر الكتب	تكلفة السلعة (القيمة السوقية)	الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (CPI)
2010	100	2	10	50	700	$\frac{700}{700} \times 100 = 100$
2011	110	4	10	70	1140	$\frac{1140}{700} \times 100 = 163$

و عليه، يحتسب معدل التضخم على النحو التالي:

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{الرقم القياسي لسنة المقارنة – الرقم القياسي لسنة الأساس}}{\text{الرقم القياسي لسنة الأساس}} \times 100$$

بمعنى أن معدل التضخم سنة (٢٠١١) =

$$\frac{CPI_{2011} - CPI_{2010}}{CPI_{2010}} \times 100 = \frac{163-100}{100} \times 100 = 63\%$$

الأسعار ارتفعت بنسبة ٦٣% بين سنة ٢٠١٠ و ٢٠١١

١-٢. مخفض الناتج المحلي الإجمالي (GDP Deflator):

هو الناتج المحلي الإجمالي الإسمي مقسوم على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مضروب في مئة.

$$\text{المخفض (المثبط)} = \frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي الإسمي}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي}} \times 100$$

مثال مبسط ٢

لنفترض أن دولة ما تنتج التمور و الحليب فقط. الجدول التالي يبين الكمية، الأسعار والناتج المحلي الإجمالي لسنتي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ ، مع اختيار سنة ٢٠٠٩ كسنة أساس.

السنة	كمية التمور	سعر التمور	كمية الحليب	سعر الحليب	الناتج المحلي الإجمالي الإسمي	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	مخفض الناتج المحلي الإجمالي
2009	500	10	300	30	14000	14000	$\frac{14000}{14000} \times 100 = 100$
2010	600	12	400	40	23200	18000	$\frac{23200}{18000} \times 100 = 129$

و عليه، يحتسب معدل التضخم على النحو التالي:

مخفض الناتج المحلي الإجمالي لسنة المقارنة مطروح منه مخفض الناتج المحلي الإجمالي لسنة الأساس مقسوم على مخفض الناتج المحلي الإجمالي لسنة الأساس (٢٠٠٩) مضروب في مئة.

بمعنى أن:

معدل التضخم (سنة ٢٠١٠) = $\frac{GDPD_{2010} - GDPD_{2009}}{GDPD_{2009}} \times 100 = \frac{129-100}{100} \times 100 = 29\%$

⟵ الأسعار ارتفعت بنسبة ٢٩% بين سنة ٢٠٠٩ و ٢٠١٠

١-٣. آثار التضخم

يترتب على استمرار ارتفاع مستويات التضخم آثار سلبية سواء كان ذلك على معيشة أفراد المجتمع أو على النشاط الاقتصادي ككل. و في ما يلي ملخص لأهم هذه الآثار:

- أثر التضخم على الدخل: يؤدي التضخم الى اعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، و ذلك نتيجة ارتفاع الأسعار بسرعة و بمعدلات أكبر من ارتفاع الدخول النقدية لبعض أفراد المجتمع. و عليه، فإن أفراد المجتمع ذوي الدخول الثابة أو الغير المرنة، مثل: العاملون بالقطاع الحكومي أو المتقاعدون سوف يتأثرون بشكل مباشر من التضخم، أي أن دخولهم الحقيقة سوف تنخفض بأكثر حدة مقارنة بأفراد المجتمع ذوي الدخول المتغيرة أو المرنة، مثل: رجال الأعمال و التجار. و بالتالي يعيد التضخم توزيع الدخل لصالح أصحاب الدخول المرنة على حساب أصحاب الدخول الغير المرنة.

- أثر التضخم على الاستثمارات: يؤدي التضخم الى ظهور أجواء تشاؤمية لدى المستثمرين بسبب ارتفاع المخاطر نتيجة عدم تحديد اتجاه أسعار المنتجات و أسعار عناصر الانتاج. و عليه، فإن المستثمرين سوف يتخلون على الاستثمارات الانتاجية طويلة المدى مقابل التوجه الى الاستثمارات قصيرة المدى (التجارية).

- أثر التضخم على الميزان التجاري:

يؤدي التضخم الى انخفاض القدرة التنافسية للسلع و الخدمات الوطنية مقارنة بالسلع الأجنبية الأقل سعراً، نتيجة ارتفاع تكلفة عناصر الإنتاج، و بذلك تنخفض الصادرات الوطنية مقابل ارتفاع الواردات، مما ينجم عنه حدوث عجز في الميزان التجاري.

٢. البطالة

يعتبر توفير مواطن شغل جديدة أي الترفيع من مستوى التوظيف من أهم أهداف الاقتصاد الكلي و التي يسعى اليها كل راسمي السياسة الاقتصادية في أي بلد ما. وفي حالة العجز عن تحقيق هذا الهدف يدخل الاقتصاد في وضعية نقص التشغيل أو ما يعرف بظاهرة البطالة. وبالتالي يمكن تعريف البطالة بأنها: التعطل أو التوقف الجبري لجزء من الأيدي العاملة في المجتمع مع القدرة والرغبة في العمل (و يكون سنهم اكبر من ١٦سنة وأقل من ٦٥ سنة) . وتقاس البطالة في المجتمع بما يسمى بمعدل أو بنسبة البطالة.

١,٢. مؤشرات سوق العمل: يمكن في هذا الخصوص الحديث عن ثلاثة أنواع من المؤشرات:

أ- **نسبة البطالة**: ولحساب هذا المؤشر تستخدم المعادلة التالية:

$$\text{نسبة البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{اجمالي القوة العاملة الفاعلة}} \times 100$$

مع العلم أن:

اجمالي القوة العاملة الفاعلة = عدد العاطلين + عدد المشتغلين

مثال مبسط ١: وفقا للمعلومات المقدمة في الجدول التالي، احسب معدل البطالة لسنة ٢٠٠٢

عدد المشتغلين	134.04	معدل البطالة
عدد العاطلين	8.35	$\frac{8.35}{142.39} \times 100 = 5.9\%$
اجمالي القوة العاملة الفاعلة	142.39	

ب- **نسبة المشاركة في القوة العاملة الفاعلة**: و لحساب هذا المؤشر تستخدم المعادلة التالية:

$$\text{نسبة المشاركة في القوة العاملة الفاعلة} = \frac{\text{اجمالي القوة العاملة الفاعلة}}{\text{عدد السكان في عمر العمل}} \times 100$$

تستخدم نسبة المشاركة في القوة العاملة الفاعلة كمؤشر عن عدد الاشخاص الراغبين و القادرين على العمل ممن في سن العمل، سواء كانوا يعملون فعلا أو عاطلون فعلا عن العمل.

ج- **نسبة الاستخدام إلى السكان**: و لحساب هذا المؤشر تستخدم المعادلة التالية:

$$\text{نسبة الاستخدام إلى السكان} = \frac{\text{عدد الأشخاص العاملين}}{\text{عدد السكان في عمر العمل}} \times 100$$

تستخدم هذه النسبة كمؤشر لمدى توفر فرص العمل و كذلك درجة التوافق بين مهارات العمال و فرص العمل المتاحة.

مثال مبسط ٢:

وفقا للمعلومات المقدمة في الجدول احسب

كل مؤشرات سوق العمل

الجدول رقم (4-1): عدد السكان وقوة العمل الفاعلة والبطالة في قطر معين

	مليون نسمة	
1- عدد السكان	22	
2- ناقصا من هم دون عمر (16) سنة	10-	
3- ناقصاً من هم فوق عمر (65) سنة	6-	
4- عدد السكان في عمر العمل	6	[(3+2)-1]=4
5- ناقصاً عدد المشاركين في القوى العاملة	1.5-	
6- قوة العمل الفاعلة	4.5	(5)-(4)=6
7- ناقصا عدد العاملين فعلاً	3.5-	
8- عدد العاطلين عن العمل*	1.0	(7)-(6)=8

✓ **نسبة البطالة =** $\frac{1}{4.5} \times 100 = 22\%$

✓ **نسبة المشاركة في القوة العاملة الفاعلة =** $\frac{4.5}{6} \times 100 = 75\%$

✓ **نسبة الاستخدام إلى السكان =** $\frac{3.5}{6} \times 100 = 58\%$

٢,٢. أنواع البطالة:

أ- البطالة الدورية Cyclical Unemployment:

يظهر هذا النوع من البطالة متأثرا بحركة نمو الاقتصاد. فعند دخول الاقتصاد في دائرة الركود والتراجع تظهر البطالة الدورية، وحينما يشهد الاقتصاد حالة الرواج والازدهار، فإن هذه البطالة تختفي، ويسود التشغيل الكامل داخل الاقتصاد، وبالتالي يمكن أن يكون هذا النوع من البطالة يساوي صفرا.

ب- البطالة الاحتكاكية Fractional Unemployment

هي بطالة ناجمة عن انتقال بعض أفراد القوة العاملة من عمل إلى عمل آخر بسبب تطورات ظروف العمل أو الرغبة في وظيفة أفضل أو الرغبة في الانتقال من منطقة إلى أخرى. وتتسم البطالة الاحتكاكية بأنها ظاهرة ذات طابع قصير الأجل. هذا النوع من البطالة يكون موجود في أي مجتمع و لا يمكنه أن يكون صفرا.

ج- البطالة الهيكلية Structural Unemployment

يحدث هذا النوع عندما تؤدي التغيرات السريعة في هيكل الاقتصاد الي خسائر كبيرة في عدد الوظائف، كالانتقال من اقتصاد زراعي الى صناعي، مما يؤدي ذلك لحدوث بطالة هيكلية لعمال القطاع الزراعي بسبب عدم تتوفر المؤهلات و المهرات اللازمة (التقدم التقني وإحلال الآلة محل اليد العاملة). كذلك ينتج هذا النوع من البطالة بسبب التراجع في انتاج بعض السلع نتيجة للمنافسة الدولية. هذا النوع من البطالة يكون طويل المدى و لا يمكنه أن يكون صفرا.

٣,٢. آثار البطالة:

أ- **الآثار الاقتصادية**

في الأوقات التي تسود فيها ظاهرة البطالة، فإن انعكاساتها السلبية علي الاقتصاد تكون في ممثلة الأشكال التالية:

- **فقدان المجتمع لذلك الإنتاج من السلع والخدمات الذي كان من الممكن تحقيقه لو تهيأت فرص العمل للمتعطلين.**
- **قيام الدولة بتقديم دعم أو اعانات للمتعطلين، يمثل تكلفة بالنسبة للدولة والتي قد تقوم بدورها بتمويل هذه التكلفة عن طريق فرض ضرائب اضافية علي أفراد المجتمع. وفي هذه الحالة فإن هذا النوع من الاعانات سيمثل عبئاً اضافياً علي دافعي الضريبة.**

ب- **الآثار الاجتماعية**

عند استفحال ظاهرة البطالة في الاقتصاد، فإن المجتمع يصبح أكثر عرضة للعديد الظواهر الاجتماعية السالبة والتي قد تتواجد بين فئات المتعطلين، كانتشار الفقر وما يترتب عليه من ارتفاع في معدلات الجريمة، ونشوب الصراعات والاضطرابات الإجتماعية

٣. الدورة الاقتصادية

يمكن تعريف الدورة الاقتصادية على أنها:

تقلبات في النشاط الاقتصادي الكلي مثل مستويات الإنتاج والعمالة والأسعار مقارنة بالمعدلات الطبيعية. وتظهر بصورة دورية و بصفة أساسية في الدول الرأسمالية التي تعتمد على الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

التقلبات المشار إليها أعلاه في النشاط الاقتصادي عادة ما يتم التعبير عنها من خلال تقلبات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفعلي (Actual RGDP) حول الناتج الممكن (Potential RGDP)، وهو الناتج الذي يمكن تحقيقه عند الاستخدام الكامل لعناصر الانتاج.

يوجد اتفاق بين الاقتصاديين على أن لكل دورة أربع مراحل وهي:

مراحل الدورة الاقتصادية:

أ- مرحلة الركود Recession: تتميز هذه المرحلة بانخفاض في مستويات الناتج المحلي و ارتفاع نسبة البطالة مقابل انخفاض نسبة التضخم.

ب- مرحلة الكساد Depression: وتتسم بانخفاض شديد في الناتج الحقيقي مقارنة بالناتج المحتمل كما تنخفض نسبة التضخم مقابل ارتفاع نسبة البطالة بصورة كبيرة.

ت- مرحلة التوسع Expansion: وتسمى أيضاً مرحلة الانتعاش أو الاستعادة. وفيها ينمو الناتج الحقيقي و بمعدل أعلى من الناتج المحتمل و يميل المستوى العام للأسعار (التضخم) إلى الارتفاع ونسبة البطالة إلى الانخفاض.

ج- مرحلة الرواج Boom: ويطلق عليها أيضاً مرحلة القمة ، وتتميز بارتفاع حجم الناتج الحقيقي بمعدل سريع، فيزيد حجم الدخل ومستوى التوظيف، ونسبة البطالة تكون في اقل معدلاتها، مقابل ارتفاع مطرد في نسبة التضخم.

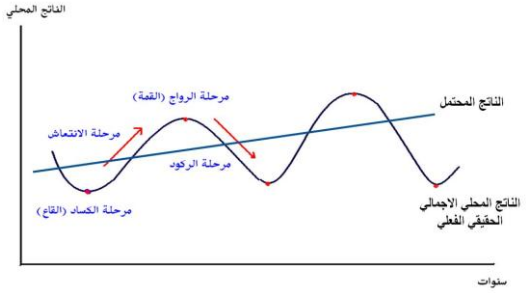

٢,٣. صفات الدورة الاقتصادية:

- **صعب التنبؤ بحدوثها**
- **غير منتظمة في طول مراحلها و مدتها.**
- **هناك علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة.**
- **البطالة الناشئة عن الدورة الاقتصادية تسمى البطالة الدورية.**
- **عندما يكون الناتج المحتمل أكبر من الناتج الحقيقي تكون هناك فجوة انكماشية، أما إذا كان الناتج الحقيقي أكبر من الناتج المحتمل تسمى هذه الفجوة بالفجوة التوسعية.**
- **خلال الفجوة الانكماشية تأخذ البطالة الدورية قيما موجبة أما خلال الفجوة التوسعية تكون سالبة.**
- **في حال تساوي الناتج الحقيقي مع الناتج المحتمل فإن البطالة الدورية تكون صفرا. و عليه يكون معدل البطالة: معدل طبيعي = معدل البطالة الاحتكاكية + معدل البطالة الهيكلية.**

الفصـــل الرابع (المحاضرة الخامسة)

العرض الكلي و الطلب الكلي

١. العرض الكلي Aggregate Supply

يقصد بالعرض الكلي الكمية الكلية من السلع و الخدمات النهائية التي ترغب قطاعات الأعمال في انتاجها و بيعها حسب مستويات الأسعار السائدة في فترة زمنية معينة (عادة سنة). بمعنى آخر يشير العرض الكلي الى ذلك الحجم من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الذي ينتجه الاقتصاد عند مستويات مختلفة من الأسعار خلال سنة معينة.

١,١ محددات العرض الكلي:

تعتمد كمية الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي التي ينتجها الاقتصاد خلال سنة معينة على العوامل الثلاثة التالية:

- ✓ **كمية العمل**
- ✓ **كمية رأس المال**
- ✓ **المستوى التقني السائد**

ويمكن التعبير عنها بدالة الإنتاج الضمنية التالية:

$$Y= f(L,K,T)$$

Y: العرض الكلي (الناتج المحلي الإجمالي)، كمية العمل (L)، كمية رأس المال (K) والتقنية المتاحة (T):

- **العلاقة بين هذه المحددات والعرض الكلي علاقة طردية (موجبة) فكلما زادت كمية العمل أو كمية رأس المال أو تحسن المستوي التقني (التكنولوجي)، كلما زاد العرض الكلي والعكس صحيح.**
- **تعتبر كمية رأس المال و المستوى تقني ثابت في المدى القريب و لا يمكن تغييرها الى في المدى الطويل. بينما يعتبر عنصر العمل هو العنصر المتغير الوحيد في المدى القريب. حيث يمكن تغيير كمية العمل (عدد ساعات العمل أو عدد العمال) حسب رغبة المنتجون في التوسع أو الانكماش في الإنتاج.**

و يمكن التفرقة بين نوعين من العرض الكلي: العرض الكلي الخاص بالمدى البعيد و العرض الكلي الخاص بالمدى القريب.

❖ العرض الكلي في المدى البعيد Long-run Aggregate Supply (LRAS)

يعكس العرض الكلي في المدى البعيد (LRAS) كمية السلع والخدمات النهائية التي يمكن أن ينتجها الاقتصاد عندما تكون كل عناصر الانتاج موظفة بشكل كامل وتعمل بمعدل طبيعي (الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية). أي أن العرض الكلي في المدى البعيد يعكس ما يعرف بالناتج المحلي الممكن (Potential RGDP).

والناتج المحلي الممكن غير مرتبط بالمستوى العام للأسعار، لذا فان منحنى العرض الكلي في المدى الطويل هو عبارة عن خط عمودي يعكس الكمية الممكن انتاجها من السلع والخدمات بغض النظر من المتغيرات المحتملة في المستوى العام للأسعار.

ليس هناك أي علاقة بين الكمية الممكن إنتاجها من سلع و خدمات و المستوى العام للأسعار. و ذلك لأن في المدى البعيد يكون التغير في الأجور و أسعار باقي عناصر الانتاج مساوية لنسبة تغير أسعار السلع و الخدمات، فتبقى الأرباح الحقيقية دون تغيير مما لايحفز قطاع المنتجين على الترفيع في الانتاج بالرغم من ارتفاع مستوى الأسعار

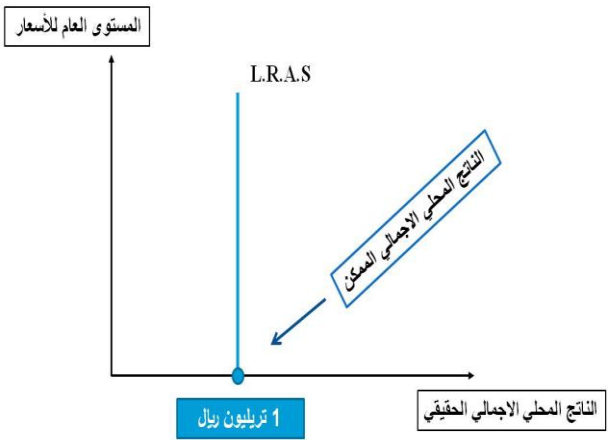

❖ العرض الكلي في المدى القريب Short-run Aggregate Supply (SRAS)

العرض الكلي في المدى القريب (SRAS) يعكس العلاقة الطردية (الموجبة) بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفعلي (أي الكميات المعروضة من السلع و الخدمات النهائية) و مستوى الأسعار، مع بقاء كل العوامل الأخرى مثل الأجور و وتكاليف باقي عناصر الإنتاج ثابتة. و عليه يكون ميل منحنى العرض الكلي في المدى القريب موجب. وهو بذلك يعبر عن الآتي:

- **رغبة المنتجين الدائمة في عرض كميات أكبر من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عند المستويات العليا من الأسعار مع افتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها دون تغيير.**
- **ورغبتهم في ذات الوقت في عرض كميات أقل عند المستويات الدنيا من الأسعار، مع افتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها دون تغيير.**

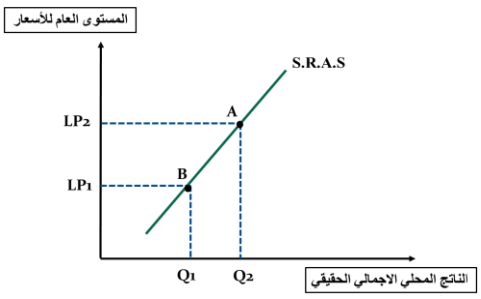

عند ارتفاع المستوى العام للأسعار من (LP1) إلى (LP2)، ترتفع الكمية المعروضة من (Q1) إلى (Q2)، والعكس صحيح.

ملاحظة:

- **إن التغير في المستوى العام للأسعار يعمل على تغيير الكمية المعروضة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وهذا يعني ان الحركة من نقطة الى أخرى تكون على نفسي المنحنى، أي أن منحنى العرض في المدى القصير لا ينتقل بتغير مستوى العام للأسعار .**
- **أما انتقال المنحنى الى اليمين أو اليسار فهو بسبب تغير أحد العوامل المؤثرة على العرض مثل معدلات الأجور.**

- **عند مستوى عام للأسعار يساوي ١٠٠ يتساوى الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي الفعلي مع الناتج المحلي الاجمالي الممكن (١ ت.ر) عند النقطة B فيكون الاقتصاد عند حالة الاستخدام الكامل أو التوظيف الكامل أي أن معدل البطالة الدورية = ٠ و بذلك يكون معدل البطالة = معدل البطالة الطبيعي.**
- **عندما يرتفع مستوى العام للأسعار الى ١١٠ ترتفع الكمية المعروضة من الناتج المحلي الإجمالي الفعلي عند النقطة A (١,٥ ت.ر) مقارنة بالمحتمل (١ ت.ر) و بالتالي يزداد توظيف العمال و ينخفض معدل البطالة حيث يصبح أقل من المعدل الطبيعي. و يطلق على الفرق بين الناتج الفعلي والناتج المحتمل بالفجوة التضخمية.(المشار اليها بالسهم الأخضر)**
- **أما اذا انخفض المستوى العام للأسعار الى ٩٠ عند النقطة C تخفض الكميات المعروضة من الناتج المحلي الإجمالي الفعلي (٠,٥ ت.ر) مقارنة بالمحتمل (١ ت.ر) و بالتالي ترتفع معلات البطالة نتيجة ظهور البطالة الدورية (نتيجة تسريح العمال) و يصبح معدل البطالة أعلى من الطبيعي و يطلق على الفرق بين الناتج الفعلي و الناتج المحتمل بالفجوة الانكماشية. .(المشار اليها بالسهم الأسود)**

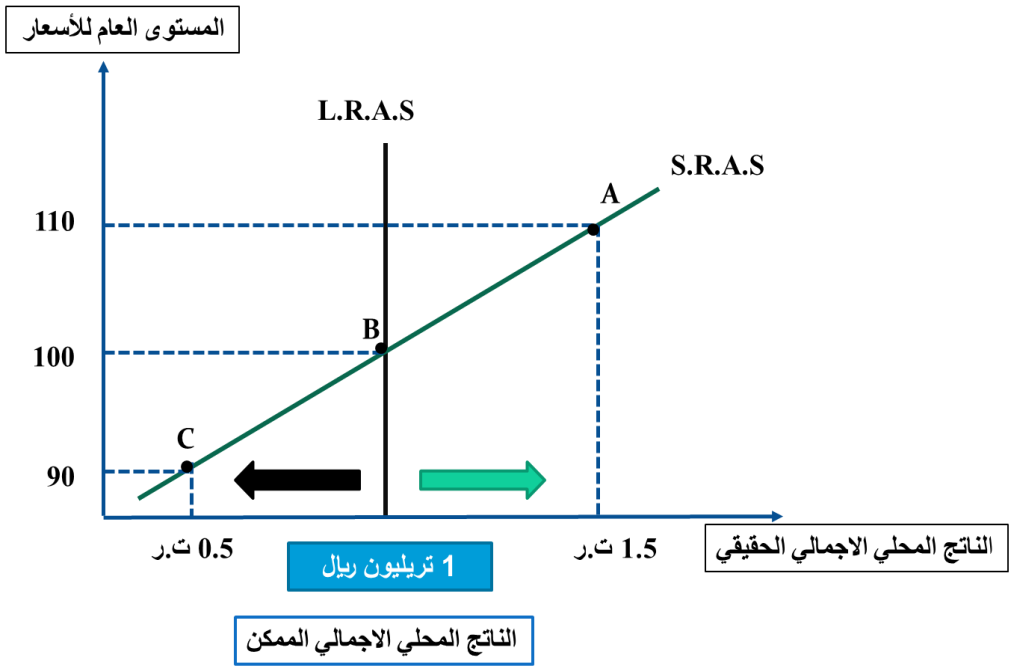

٢. الطلب الكلي Aggregate Demand

يمكن تعريف الطلب الكلي (AD) بأنه إجمالي السلع والخدمات المختلفة التي ترغب القطاعات الأربعة في الإنفاق والحصول عليها والذي يمثل في نفس الوقت الناتج المحلي الإجمالي (GDP).

الطلب الكلي = إنفاق القطاع العائلي + إنفاق قطاع الأعمال + الإنفاق الحكومي + انفاق القطاع الخارجي

و يمكن التعبير عن الطلب الكلي على السلع والخدمات النهائية بالمعادلة التالية:

$$AD = C + I + G + X - M$$

يعكس الطلب الكلي عن عن وجود علاقة عكسية (أو سالبة) بين المستوي العام للأسعار والكميات المطلوبة من السلع والخدمات النهائية (الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي). و عليه يكون ميل منحنى الطلب الكلي سالب. وهو بذلك يعبر عن الآتي:

- **عندما يرتفع المستوى العام للأسعار، تقل الكميات المطلوبة من السلع والخدمات النهائية.**
- **وعندما ينخفض المستوى العام للأسعار، تزيد الكميات المطلوبة من من السلع والخدمات النهائية.**

وفيما يلي يتم توضيح ذلك من خلال الاستعانة بالرسم البياني لمنحنى الطلب الكلي:

ملاحظة:

- **إن تغير المستوى العام للأسعار يعمل على التحرك على نفس المنحنى ولكن من نقطة إلى نقطة أخرى.**
- **أما انتقال المنحنى الى اليمين أو اليسار فليس له علاقة بالمستوي العام للأسعار، بل هو بسبب تغير أحد العناصر المكونة للطلب الكلي وهي الانفاق الاستهلاكي، الانفاق الاستثماري، الانفاق الحكومي و انفاق القطاع الخارجي .**

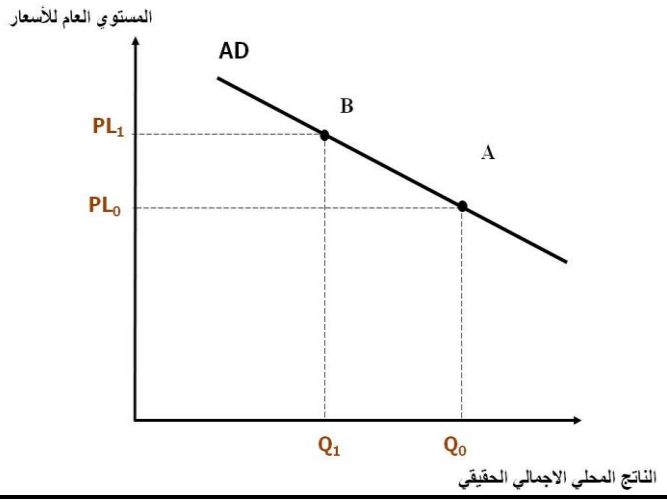

١,٢. محددات و مكونات الطلب الكلي

- **الإنفاق الاستهلاكي الخاص (C): وهو كل ما ينفقه القطاع العائلي على شراء السلع النهائية سواء كانت سلع معمرة (السيارات والتجهيزات المنزلية والاثاث...) أو سلع غير معمرة (الطعام والشراب والملابس...) والخدمات (خدمات صحية، اتصالات، بنوك). وهو يعد من أكبر مكونات إجمالي الإنفاق في أي اقتصاد، ويخصص له الجزء الأكبر من الدخل الإجمالي في أي دولة .**

و وفقا لكينز فإن أهم عامل يؤثر في الإنفاق الاستهلاكي هو الدخل. حيث أنه كلما زاد الدخل الافراد زاد استهلاكهم و لكن بنسبة تقل عن نسبة زيادة الدخل، و ذلك من أجل ادخار الجزء المتبقي من زيادة الدخل. وعليه، فإنه هناك علاقة طردية (أو موجبة) بين الدخل والاستهلاك.

يمكن كتابة دالة الاستهلاك الكينزية بصيغتها الخطية على النحو التالي:

$$C = a + bY$$

حيث تشير كل من:

***a*: الاستهلاك المستقل أو الذاتي (Autonomous Consumption) أي الاستهلاك الذي لا يعتمد على الدخل و هو الحد الأدنى الضروري من الاستهلاك. بمعنى أن الفرد الذي ليس لديه مصدر دخل لا بد له من الاستهلاك ويحصل عليه عن طريق: الاقتراض أو المساعدات حكومية. أي أنه يمثل قيمة الاستهلاك عندما يكون الدخل = صفر**

***b*: الميل الحدي للاستهلاك (Marginal Propensity to Consume) : يوضح مقدار التغير في الاستهلاك عندما يتغير الدخل بمقدار ريال واحد. و يمكن حسابه بقسمة التغير في حجم الاستهلاك على التغير في الدخل:**

***bY* :الاستهلاك التابع وهو الاستهلاك الذي يتغير بتغير الدخل، فإذا كان الدخل = صفر فإن الاستهلاك التابع = صفر، وكلما زاد الدخل يزداد الاستهلاك التابع.**

بما أن الميل الحدي للاستهلاك تتراوح قيمته بين الصفر و الواحد الصحيح فهي موجبة لأن العلاقة بين الدخل (*Y*) و الاستهلاك (*C*) موجبة كما بين ذلك كينز، و قيمة الميل تكون أقل من الواحد الصحيح و ذلك لافتراض كينز بأن الافراد يدخرون (S) جزءا من دخولهم. و عليه يتوزع الدخل الى استهلاك و ادخار

$$Y = C + S$$

مع يمنياتي بالنجاح والتفوق للجميع

دعواتكم لي